**ازدواجية المعايير**

اصبح مبدأ حقوق الانسان الذي تهتم به الدول الكبرى وترفعه كشعار باقي دول العالم  خاوي من الجوانب العملية والمفاهيم والبنود التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وخضعت تلك المبادئ لازدواج المعايير التي تفرضها الدول الكبرى .

ما حدث في السنوات الأخيرة في المنطقة وخاصة مع ثورة الربيع العربي تجعلنا نقف امام سياسات غير أخلاقية بالنسبة للدول الكبرى التي تدعي انها حامل لواء الدفاع عن حقوق الانسان ومعها عدد من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال ، وان الدفاع عن حقوق الانسان اصبح شعار مرتبط بسياسة القوى الدولية الكبرى وشعار لبعض الأنظمة وخاصة الأنظمة القمعية التي تستهدف الانسان بحريته وكرامته ومصادر رزقه وعقيدته وانتمائه ..

تنتهك الإنسانية كل يوم في كثير من دول العالم وخاصة الدول التي تعاني من صراعات سياسية وعرقية وطائفية ودينية وغيرها من أسباب الصراع ، ونجد ان التعامل مع تلك الانتهاكات يخضع للمواقف السياسية للدول الكبرى ومن يسير في فلكها ، بمعنى ان حقوق الانسان تتخذ مدخلا لتلك الدول لتنفيذ اجندات سياسية خاصة بها بعيدا عن حماية حقوق الانسان وفقا للمعايير التي نصت عليها المواثيق الدولية ..

أصبحت حقوق الانسان ورقة تستخدمها الدول الكبرى للمزايدة السياسية وورقة ضغط على الأنظمة لتحقيق مصالح واجندات سياسية معينة ، مثلا .. ما حدث في تركيا من اعتقالات عقب انقلاب مسلح على حكومة منتخبة ديموقراطيا ، استخدم الانقلابيين القوة المفرطة من الدقائق الأولى للانقلاب وقاموا بقتل مئات المواطنين واستخدموا الدبابات لسحق المواطنين في الشوارع والطائرات لقصف المرافق ، إضافة الى اعداد قوائم بعشرات الالاف لقتلهم واعتقالهم كما ورد في وثائق مخطط الانقلاب ..
 على ضوء ذلك الانقلاب قامت السلطات التركية بممارسة مهامها الدستورية بحماية البلاد وافشال الانقلاب وحماية الخيار الديموقراطي وهو المبدأ الاخر الذي يهتم له الغرب ، ومن الطبيعي ان تقوم السلطات التركية بتنفيذ اعتقالات للمتورطين والمشتبه بهم بدعم الانقلاب وهو اجراء قانوني وتقوم به كل الأنظمة التي تتعرض لمحاولات انقلابية بل تقوم بتجميد العمل بالدستور وإعلان الطوارئ واي إجراءات ترى انها مناسبة مثل التوقيف والمنع من السفر والاحتجاز ، وما قامت به تركيا الى الان لم يتجاوز الإجراءات الضرورية لملاحقة المتورطين حماية للنظام ..

لكن الهجمة الغربية على تركيا تحت شعار حقوق الانسان لم يرتقي فعلا لمبدأ حماية حقوق الانسان لان السلطات التركية لم تستكمل إجراءات التحقيق ولم يصدر أي حكم قضائي الى الان بحق الانقلابيين المعتقلين ،  و ما قامت به السلطات هي إجراءات وقائية للسيطرة على الوضع وحماية النظام والمواطنين من ان تتعرض للفوضى ، وان مواقف الدول الاوربية وامريكا وبعض الدول التي تتشدق بحقوق الانسان ونظامها من اكبر الأنظمة القمعية سارعت لاصدار البيانات والادانات والتصريحات خوفا على الانقلابيين من الانتهاك ضاربة عرض الحائط الجريمة التي قاموا بها ..
هذه المواقف المستعجلة تدل على ان هناك اجندات سياسية لتلك الدول

 تتعلق بالانقلاب وتقديم الدعم له او ان بعضها تقف ورائه بشكل مباشر وغير مباشر ، خاصة انه صدر منها مواقف سياسية او إعلامية داعمة للانقلاب في ساعته الأولى ، ومواقف تلك الدول تحت عنوان حقوق الانسان هو غطاء لتخفي ورائه علاقتها بالانقلاب ولتنفيذ اجندات سياسية مخطط لها مسبقا ، ولو كان المبدأ هو حقوق الانسان فعلا فهناك انتهاكات ومجازر بشعة تمارس من سنوات ضد الإنسانية وتحتاج للإغاثة العاجلة لوقف تلك المجازر ..
في اليمن ومصر وسوريا وليبيا والعراق وفلسطين وايران وأفغانستان وبورما ودول افريقية أخرى انتهكت الإنسانية وحدثت مجازر في تلك البلدان على ايدي ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ولم ترتقي المواقف الدولية وخاصة الامريكية والاوربية الى المستوى الأخلاقي في تعاملها مع قضية حقوق الانسان في تلك الدول وانما وفق مصالحها واجندتها السياسية الداعمة لانتهاك حقوق الانسان تحت شعار حقوق الانسان  ..

في فلسطين ليس للإنسان الفلسطيني أي حقوق او اكرامة امام سياسات العدو الصهيوني المحتل ، والفلسطيني مباح دمه وعرضه وماله وترتكب الجرائم يوميا ويقتل الأطفال والنساء والرجال في الشوارع لمجرد انه فلسطيني يعتقد انه حامل سكين فيتم اطلاق الرصاص الحي لقتله مباشرة ، ومع هذا نجد الغياب الكامل لدور تلك الدول والمنظمات الدولية بل ان تلك الدول والمنظمات تهتم لمشاعر سلطات الاحتلال اكثر من إنسانية الفلسطيني وحقوقه المغتصبة ..

مبادئ حقوق الانسان تهتم للإنسان دون النظر للونه او مكانه او ديانته او عرقه ، وهذا هو الأساس ، ونتيجة للسياسات الاستعلائية عملت على تحريف هذه المبادئ وتفريغها من مضمونها الأخلاقي ، وحولت حقوق الانسان الى سيف مسلط على رقاب الأنظمة وخاصة ذات الطابع الإسلامي والعربي تحديدا ، وأصبحت قضية حقوق الانسان تفتقد للجانب الأخلاقي بكل ابعاده من قبل الدول الكبرى والمنظمات الدولية ..

فالاعتراف بالكرامة المتأصلة لدى الأسرة البشرية وبحقوقها المتساوية الثابتة يعتبر ركيزة أساسية للحرية والعدل وتحقيق السلام في العالم. وإن ازدراء أو التغاضي وإغفال حقوق الإنسان، لهو أمر يفضي إلى كوارث ضد الإنسانية، وأعمالا همجية، خلّفت جروحا وشروخا عميقة في الضمير الإنساني. ولهذا فإنه من الضروري والواجب أن يتولى القانون والتشريعات الدولية والوطنية، حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، ولكي لا يشهد العالم والإنسانية مزيدا من الكوارث ضد حقوق الإنسان و الضمير الإنساني جميعا.  ) ..

حقوق الانسان التي تدعيها أمريكا واوربا تخالف مبادئ حقوق الانسان بل حولت هذه المبادئ الى أدوات استعمارية توظفها ضد الأنظمة التي تعمل لإخضاعها لتنفيذ سياسات خاصة بالدول الكبرى ، والامثلة على ذلك كثيرة ( تقارير المنظمات الدولية والخارجية الامريكية والمفوضية الاوربية والتقارير الخاصة بتلك الدول منفردة ) وبالنسبة للمنطقة العربية والإسلامية فإن قضية حقوق الانسان عبارة عن مدخل استعماري لفرض سياسات معينة ، اما الانسان في المنطقة العربية والإسلامية  فهو ضحية سياسات تلك الدول .